

بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

"ليش ما عم تفتش علي يا بابا، ليش ما بتعمل شي حتى تطلعني من العذاب يللي أنا فيه؟".
بكي "موسى جدع" عندما روى لنا حلمه هذا. مات "موسى جدع" قبل أن يتمكن من أن يفرج
كربة وحيدته "سمعان" الذي خطف في الثمانينات من القرن الماضي على أحد الحواجز المسلحة
في بيروت، مات "موسى جدع" حتى قبل أن يعرف مصير ابنه..
إذا كانت الأمم المتحدة تحتفل اليوم بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الضائعة
في لبنان، فنحن نسألها:

- هل يجوز أن تستمر معاناة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان طوال ثلاثة وثلاثين عاماً في ظل وجود كل هذه القوانين، والمواثيق، والعهد، والاتفاقيات والإعلانات التي تقر جميعها بحق هؤلاء بمعرفة مصير أبنائهم؟
- أم أن كل هذه الوثائق وضعت لتبقى حبراً على ورق ولا تدخل حيز التطبيق ولو لمرة؟
- إذا كانت جرائم الإخفاء القسري وانتهاكات حقوق أبنائنا وحقوقنا قد حصلت في زمن الحرب والاحتلال والوصاية، وعلى أيدي الميليشيات، أو رجال المخابرات... فإن الدولة اللبنانية، بعهودها وحكوماتها المتعاقبة، وفي زمن "السلم" ما تزال تنتهك حقوقنا بشكل يومي وذلك من خلال سياسة التهميش والتطنيش التي تتبعها إزاء قضيتنا مقابل سياسة مداراة أمراء الحرب والتستير على جرائمهم بدل سوقهم إلى العدالة، أو أقله إلزامهم بالاعتراف بما ارتكبت أيديهم وميليشياتهم!!
- أين هي الأمم المتحدة، ماذا فعلت وتفعل إزاء جرائم الإخفاء القسري المستمرة والمتمادية في لبنان؟ هل يكفي اعتبار هذه الجريمة جريمة ضد الإنسانية وتبقى إنسانيتنا معرضة للانتهاك اليومي، وتبقى قضيتنا مادة سياسية يعيث بها من يشاء من المسؤولين ورجال السياسة، ويتلهون بمصالحات واعتذارات سطحية وظيفية؟
- إذا كان شعار الأمم المتحدة اليوم "العدالة والكرامة للجميع"، فهذا أمر جميل، لكن أين عدالتنا نحن، أين كرامتنا نحن؟ أم أن العدالة أيتها السيدات والسادة هي وقف على كبار القوم فقط؟ ماذا عن الناس العاديين، ماذا عن أبنائنا؟

سعادة أمين عام الأمم المتحدة أيعقل أن تصبح العدالة في هذا الزمان عدالة استنسابية؟ عدالة ظرفية؟ عدالة طبقية؟ هل تسمح باستمرار هذا الشذوذ الفاضح؟
من حقنا أن نعرف مصير أبنائنا أحياء كانوا أم أمواتا، أينما كانوا، في لبنان أو خارجه.
إذا كانوا في إسرائيل أو في سوريا، فلتشمر الأمم المتحدة عن سواعدها، وتهب للقيام بمسؤولياتها من أجل إحقاق العدالة والكرامة للبشرية جمعاء.
إذا كانوا قد ماتوا أو قتلوا تحت التعذيب، أيضا فلتتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها بالضغط على السلطة اللبنانية لنش المقابر الجماعية المزروعة في كافة الأراضي اللبنانية، لإنشاء بنك معلومات يتيح التعرف على موتانا ويعيد بعض الكرامة إليهم والينا.
موسى جدع، أعرف أنك تسمعني من حيث مكان إقامتك إليك أقول: أرح نفسك، من جهتنا، نحن مستمرين بالمطالبة بحقنا بمعرفة مصير أبنائنا، يجب أن نعرف ومن المؤكد أننا سنعرف..